بيان المملكة العربية السعودية

جلسة مناقشة تقريرها الجامع لتقاريرها (من الرابع وحتى التاسع)

الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

الدورة (٩٥) للجنة القضاء على التمييز العنصري

يلقيه رئيس وفد المملكة

معالي الدكتور/ ناصر بن راجح الشهراني

نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان

١٠ شعبان ١٤٣٩هـ الموافق ٢٦ أبريل ٢٠١٨م

جنيف

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد/ أمير نور الدين، رئيس لجنة القضاء على التمييز العنصري،

السيدات والسادة خبراء اللجنة،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يسعدني في مستهل هذا اللقاء أن أتقدم للجنة القضاء على التمييز العنصري؛ بخالص الشكر والتقدير على الدور المهم الذي تقوم به لجنتكم الموقرة المتمثل في متابعة وفاء الدول الأطراف بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وجهودها التي تسهم بفاعلية في التطبيق الأمثل لأحكام الاتفاقية وذلك من خلال؛ دراسة التقارير، والحوارات التفاعلية البناءة، والملحوظات الختامية التي تقدمها بشأن تلك التقارير، وإذ نقدر هذه الجهود؛ فإننا نؤكد على أن حكومة المملكة العربية السعودية تولي أهمية بالغة لما تقوم به اللجنة من أعمال.

كما يسعدني وأعضاء وفد بلادي أن نقدم لكم تقرير المملكة العربية السعودية بشأن تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وقد أُعدّ التقرير – موضع النظر – وفق منهجية

ترتكز على تكامل الأدوار بين الجهات الحكومية ذات العلاقة، ومؤسسات المجتمع المدني؛ لتعكس الجهود المبذولة، والتقدم المحرز في مجال حماية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وضمان تمتع الجميع بها على قدم المساواة، كما يعكس التقرير ما تم اتخاذه من تدابير لتجاوز التحديات التي تعترض تلك الجهود.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

تشهد المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود – حفظهما الله –إصلاحاتٍ شاملة وتطويراً مستمراً في إطار تنفيذ " رؤية المملكة ٢٠٣٠" التي تم إطلاقها في أبريل ٢٠١٦م.

إن هذه الرؤية، الواعدة والطموحة، تضمنت برامج ومبادرات تطويرية شملت العديد من المجالات، بما فيها الحق في الصحة، والتربية والتعليم، والتدريب، والعمل، وحماية الأسرة، وتمكين المرأة، وتعزيز المشاركة في الحياة العامة، ومشاركة المجتمع المدني، وغيرها.

ومما يميز هذه الرؤية؛ أن هدفها الأساس هو الإنسان، كما أنها تؤسس لمرحلةٍ جديدة تعتمد على التنوع الاقتصادي، وتبرز الإمكانات البشرية والحضارية والتاريخية للمملكة، وهي مرحلة محورها التنمية الشاملة والمستدامة، حيث ترتكز الرؤية على ثلاثة محاور هي: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح.

ففي إطار هذه الجهود؛ تم تطوير العديد من الأطر القانونية والمؤسسية واتخاذ التدابير والإجراءات التنفيذية، في مختلف المجالات ذات الصلة بحقوق الإنسان، بما فيها القضاء، والعدالة الجنائية، وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ومكافحة التمييز العنصري، وحقوق المرأة والطفل، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنين، والعمال الوافدين، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال حقوق الإنسان.

كما يجري العمل – حالياً – على الانتهاء من إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وخطتها التنفيذية، والتي ترتكز على ستة محاور رئيسة هي، الإطار التشريعي، والقدرات المؤسسية، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال، ونشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها، والتعاون الإقليمي والدولي، وينبثق من هذه المحاور أكثر من (١٠٠) مبادرة تشمل جميع مجالات حقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

لقد شهدت الفترة التي يغطيها التقرير صدور وتعديل العديد من الأنظمة، مما أسهم في تعزيز متانة الإطار القانوني لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، حيث صدر نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠٠٩م الذي جاء متسقاً مع المعايير الدولية، وقد حظر النظام جميع أشكال المتاجرة بالأشخاص الموصوفة في بروتوكول منع ومعاقبة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بُروتوكول بَالِيْرمُو)، وأضاف صوراً أخرى تتجاوز ما هو منصوص عليه في البروتوكول، هي التسول وإجراء التجارب الطبية.

كما صدر نظام الحماية من الإيذاء الذي يهدف إلى ضمان توفير الحماية من الاستغلال وإساءة المعاملة بمختلف أشكالها، وصدر نظام حماية الطفل الذي يمثل الإطار القانوني لحماية كل شخص لم يتجاوز (الثامنة عشرة) من عمره.

ولتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل ثقافة العمل التطوعي وتحقيق التكافل الاجتماعي، فقد صدر نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية

متضمناً العديد من الأحكام التي تيسر تأسيس الجمعيات والمؤسسات وتنظم عملها.

ولتحقيق مزيدٍ من الحماية القانونية للعاملين في الخدمة المنزلية، فقد صدرت لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم، التي تنظِّم العلاقة بين صاحب العمل وعامل الخدمة المنزلية من خلال إقرار حقوق وواجبات طرفي العلاقة العمالية.

كما صدر أمر سام كريم في العام الماضي (٢٠١٧)؛ أكد على جميع الجهات المعنية بعدم مطالبة المرأة بالحصول على موافقة أي شخص عند تقديم الخدمات لها أو إنهاء الإجراءات الخاصة بها، ودعم هيئة حقوق الإنسان بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية؛ لوضع ما يلزم من برامج للتعريف بالاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة بما فيها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، من خلال وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والتدريبية، وأكد على جميع الجهات الحكومية التي تقدم خدمات للمرأة بنشر التعليمات والإجراءات المعمول بها الخاصة بتلك الخدمات في مواقعها الرسمية.

وتم تعديل عدد من الأنظمة، ومن أبرزها نظام القضاء ونظام ديوان المظالم، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام المرافعات الشرعية، ونظام العمل، وقد جاءت منسجمةً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وبالنسبة للأطر المؤسسية؛ فقد تم تعديل تنظيم هيئة حقوق الإنسان في مارس ٢٠١٦، بما يعزز استقلاليتها، حيث أصبحت ترتبط مباشرة بالملك. كما أُنشئ في يوليو ٢٠٠٩م، لجنةٌ وطنية تُعنى بمكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص مكونة من الجهات ذات العلاقة.

وفي إطار تعزيز العمل الحقوقي، تم إنشاء الهيئة السعودية للمحامين في أبريل ٢٠١٥م، وقد اشتمل تنظيمها على عددٍ من المهمات ومنها؛ تقديم العون الحقوقي للمستحقين والمشورة الفنية في مجال اختصاصها.

كما تم إنشاء مجلسٍ لشؤون الأسرة في يوليو ٢٠١٦م يختص برعاية شؤون الأسرة داخل المملكة، وقد مُنح المجلس صلاحية تشكيل لجان فنية على أن يكون من بينها لجنة للطفولة، ولجنة لكبار السن، ولجنة للمرأة.

وفي إطار تعزيز الرعاية الاجتماعية؛ تم إنشاء هيئة لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في فبراير ٢٠١٨م تهدف إلى رعايتهم وضمان حصولهم على

حقوقهم المتصلة بالإعاقة، وتعزيز الخدمات التي تقدمها الأجهزة لهم، بما يساعد على حصولهم على الرعاية والتأهيل اللازمين، ورفع مستوى الوقاية واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

لقد أثمرت الجهود المتخذة في سياق حماية وتعزيز حقوق الإنسان وضمان تمتع الجميع بها دون تمييز، عن كثيرٍ من التطورات التي جاء تفصيلها في ثنايا التقرير.

ففي **مجال المشاركة في الحياة العامة**، فقد تم اتخاذ العديد من التدابير التي أسهمت في تعزيز تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين في الوظائف العامة، وشغل عضوية العديد من المجالس وفي مقدمتها؛ مجلس الشورى، ومجلس هيئة حقوق الإنسان؛ حيث تم تعيين ثلاثين سيدة في مجلس الشورى بما نسبته (٢٠%) من إجمالي عدد أعضاء المجلس، وتعيين ست سيدات

في مجلس هيئة حقوق الإنسان، بما يقارب (٢٥%) من إجمالي عدد أعضاء مجلس الهيئة.

كما أثمرت الجهود المتخذة في مجال **الصحة** عن الكثير من النتائج الإيجابية، شملت رفع مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمستفيدين مرتكزة على مبدأ المساواة، وقد شملت هذه الجهود مجالات عدة منها: مجالات رعاية الأمومة والطفولة حيث انخفض معدل وفيات الأمومة لكل مائة ألف مولود حي إلى (١٢) في عام ٢٠١٧م، وتصل نسبة الولادات تحت إشراف كوادر صحية ماهرة إلى حوالي ١٠٠%،إضافة إلى برامج التحصين، والرعاية الصحية لذوي الإعاقة والمسنين، والرعاية الصحية للطلاب والطالبات، والصحة النفسية، والرعاية الصحية في حالات الحوادث والطوارئ والكوارث ومكافحة الأمراض المُعْدية، والوبائية وعلاج الأمراض المستعصية وزراعة الأعضاء، وغير ذلك من عناصر الرعاية الصحية الشاملة، إضافة إلى ما يتعلق بالبنية التحتية المساندة.

وفي مجال التعليم، فقد تم خفض نسبة الأمية من خلال الاستمرار في إطلاق البرامج المرنة مثل برنامج مجتمع بلا أُمّية، وبرنامج "مدينة بلا أُمّية"،

ومشروع " قوافل النور"، وبرنامج الحي المتعلم وغيرها من البرامج التي تهدف إلى الوصول للمستهدفين في المناطق المختلفة دون تمييز.

وفضلاً عن مجانية التعليم العام والجامعي يتم تقديم حوافز مادية ومعنوية، من بينها منح مكافآت مالية للطلاب والطالبات على حدٍ سواء؛ كما تم توسيع التحاق الفتيات في التخصصات العلمية والمهنية وخاصة التي يتطلبها سوق العمل، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الفتيات في التعليم العام والتعليم العالي بلغت ٥٢%.

وفيما يتعلق بالمناهج الدراسية، فجميعها تعزز مبدأ المساواة والقضاء على التمييز العنصري وغيره من أشكال التمييز، وتخضع للمراجعة الدورية والمستمرة. وفي هذا السياق، عقدت وزارة التعليم حلقات نقاش حوارية لمناقشة ومراجعة الكتب المدرسية شارك فيها عددٌ من المتخصصين والمهتمين.

وفي مجال العمل، فقد تم اتخاذ العديد من التدابير لحماية حقوق العاملين من التمييز العنصري بجميع أشكاله، ومن أبرزها، صدور قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٦ في ٩ أكتوبر ٢٠٠٠م المتعلق بالضوابط الخاصة بعلاقة صاحب العمل بالعامل الوافد؛ حيث تضمن إلغاء مصطلح الكفيل وإبداله بمصطلح

صاحب العمل، كما حظر على صاحب العمل أن يحتفظ بجواز سفر العامل الوافد.

كما صدر قرار وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠١٠م الذي ينص على منع كل تمييز في الأجور بين العمال والعاملات عن العمل ذي القيمة المتساوية.

كما أطلقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية برنامج حماية الأجور بتاريخ ٢٦ ديسمبر ٢٠١٢م وبدأت في تطبيقه من شهر يونيو ٢٠١٣م، حيث يعمل هذا البرنامج وفق آلية إلكترونية، يتم من خلالها صرف الأجور عبر البنوك المحلية من قبل المنشآت، ورفع ملفات أجور عمالتها إلى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. كما تم تطوير آليات التعاقد مع العمال الأجانب، وذلك بتأهيل المكاتب والشركات المتخصصة في هذا المجال من خلال التدريب على صور مكافحة الاتجار بالأشخاص، والتعريف بالمعايير الخاصة بممارسة النشاط، والتأكد من استيفاء الشركات للمعايير المطلوبة للحصول على التراخيص والتنسيق مع سفارات الدول التي تم إبرام اتفاقيات تعاون معها.

كما تم إطلاق خط هاتفي خاص بالبلاغات المتعلقة بالعمال الوافدين – بثمان لغات– وإصدار الكتيبات والمطويات التي تعرَّف العامل بإجراءات الانتصاف عند انتهاك حقوقه بما في ذلك الآلية المختصة بتلقي البلاغات وطرق الحصول على المساعدة القانونية والترجمة. هذا بالإضافة إلى إقامة ورش عمل للتعريف بكافة حقوق العمالة المنزلية.

كما أطلقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالشراكة مع صندوق تنمية الموارد البشرية؛ خمسة برامج تهدف إلى تمكين المرأة لاسيما الأكثر حاجة، ورفع نسبة مشاركتها في سوق العمل، وهي: برنامج دعم ضيافة أطفال المرأة العاملة، وبرنامج نقل المرأة العاملة، وبرنامج دعم نمو التوطين بالمنشآت، وبرنامج العمل الحر، وبرنامج العمل الجزئي.

وفي مجال **التربية على حقوق الإنسان ونشر ثقافتها**، فقد تم إقامة العديد من الأنشطة التدريبية في إطار مذكرة التفاهم المبرمة بين المملكة العربية السعودية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في عام ٢٠١٢م، حيث نظمت نشاطات وبرامج في مجال التعريف باتفاقيات حقوق الإنسان التي أصبحت المملكة طرفاً فيها، واستهدفت القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحامين والممارسين الصحيين والمكلفين بإنفاذ القانون على اختلاف تخصصاتهم. كما يعقد – حالياً – في جنيف بمقر المفوضية السامية لحقوق

الإنسان؛ برنامج تعريفي حول آليات حقوق الإنسان الدولية، يشارك فيه عدد من القضاة وأعضاء من مجلس الشورى والنيابة العامة، والمسؤولين من مختلف الأجهزة الحكومية.

كما أطلقت وزارة التعليم وهيئة حقوق الإنسان مشروعا مشتركا لتحقيق التعاون والتنسيق والتكامل في نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها في المؤسسات التعليمية، وقد نتج عن هذه الشراكة إطلاق موقع إلكتروني باسم " وطني يحمي حقوقي" يستهدف جميع الطلاب والطالبات في التعليم العام.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

تعمل حكومة بلادي وفق منهجٍ راسخ لتعزيز المساواة ونبذ العنصرية والتمييز العنصري على جميع المستويات، فعلى المستوى الوطني، تم إنشاء مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الذي يشارك في لقاءاته الحوارية جميع أفراد المجتمع وفئاته بهدف تعزيز الوحدة الوطنية وبحث القضايا الوطنية، حيث قام المركز بالعديد من الجهود لتحقيق هذا الهدف، والتي تتمثل في عقد العديد من اللقاءات التي شارك فيها مختلف أطياف وفئات المجتمع، ومن ذلك قيامه بعقد (أكثر من ٢٠٠) برنامج تدريبي في عام

٢٠١٧م اســـتفاد منها (أكثر من ٦٠٠٠) متدرب ومتدربة، وقام المركز بإطلاق (٢١٣) برنامجاً في مجالات الحوار وإشـــاعة التســـامح، كما أطلق المركز برنامج " نسيج " الذي يسعى لترسيخ قيم السلام والتعايش المجتمعي، وقد استفاد من البرنامج (أكثر من عشرين ألف) مستفيد ومستفيدة.

ومن الجهود المتخذة لنبذ العنصـرية ما تضـمنه أمر سـامي في مارس ٢٠١٧م، يوجب على الأجهزة الحكومية والأهلية التأكيد على منســـوبيها بتجنب كل ما يؤدي إلى إثارة التعصب الرياضي ونشر الإساءات في وسائل الإعلام المختلفة، والابتعاد عن كل ما يؤدي إلى ذلك.

أما على الصـــعيد الدولي، فتأتي مبادرة المملكة للحوار بين أتباع الديانات والثقافات، وإنشـــاء مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا، إثباتاً عملياً لمنهج المملكة في تعزيز قيم التعايش والتفاهم والتعاون بين الشـــعوب وبناء الســـلام ومكافحة التطرف.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إن المملكة العربية السعودية، بصفتها طرف في خمس من اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسة في مجال حقوق الإنسان، فقد حرصت على التعاون مع هيئات المعاهدات بما فيها لجنتكم الموقرة، من خلال الالتزام بإعداد وتقديم التقارير الدورية، والإجابة على ما تبديه هيئات المعاهدات من تساؤلات حيال بعض المسائل والموضوعات، والمشاركة في الحوارات التفاعلية مع هذه الهيئات.

وفي إطار التزامات المملكة بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان؛ فقد تم في يناير من العام ٢٠١٥م؛ إنشاء لجنة وطنية دائمة معنية بإعداد تقارير المملكة التعاهدية، تتكون من عدد من الجهات الحكومية، تعمل بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني؛ وتهدف لتعزيز القدرات الوطنية في متابعة تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان، والتوصيات الصادرة عن هيئات المعاهدات، وإعداد وتقديم التقارير في مواعيدها المحددة، والتنسيق لجمع البيانات وتحليلها.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

إن المملكة العربية السعودية، بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وسمو ولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود – حفظهما الله –، تواصل جهودها المستمرة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وإدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في جميع خططها وبرامجها التنموية.

وفي الختام؛ فإننا نتطلع جميعاً لحوار تفاعلي بنّاء يعكس ما بذل من جهود وطنية في تنفيذ هذه الاتفاقية، ويعزز الاستفادة من الخبرات التي تتمتعون بها كأعضاء في لجنة القضاء على التمييز العنصري، متمنياً للجميع التوفيق في أعمال هذه الدورة.

شكراً لكم جميعاً